الأمم المتحدة

A/C.3/68/SR.11

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
31 December 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الحادية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد تافروف ..... (بلغاريا)

فيما بعد: السيدة داغر (نائبة الرئيس) ..... (لبنان)

المحتويات

البند ٢٨ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

(أ) **النهوض بالمرأة** (تابع)

(ج) **تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين** (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

13-51182X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/10.

البند ٢٨ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (A/68/121) (تابع)

(أ) **النهوض بالمرأة** (A/68/38, A/68/178, A/68/179, A/68/184, A/68/340, A/68/487, و E/2013/27-E/CN.6/2013/11) (تابع)

(ج) **تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين** (A/68/175) (تابع)

١ - **السيدة سومي** (اليابان): قالت إن حكومتها تضاعف جهودها الدولية المبذولة لصالح المرأة. فهي تخطط للقيام خلال السنوات الثلاث المقبلة بزيادة مساهمتها المخصصة للنهوض بالمرأة من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية ، وقد تبرعت للصندوق الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، وذلك على سبيل الرد على العنف الموجه ضد المرأة في ليبيا. وإضافة إلى جهودها الجارية المتعلقة بوضع خطة عمل لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فقد نفذت تدابير ترمي إلى منع العنف الجنسي أثناء النزاع وإلى مساعدة الضحايا في عدة بلدان، وهي تتعاون في هذا المجال وعلى نحو وثيق مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ومع المحكمة الجنائية الدولية والممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وقد قدم الوفد الياباني، في الدورة السادسة والخمسين للجنة وضع المرأة قراراً يستند إلى الخبرة التي اكتسبتها بلادها أثناء زلزال عام ٢٠١١ في ميدان تمكين المرأة، وسيقدم الوفد قراراً عن الكوارث الطبيعية والموضوع الجنساني في الدورة الثامنة والخمسين.

٢ - وتابعت قائلة إن اليابان، على الصعيد الوطني وكعضو في "شراكة مستقبل على قدم المساواة" ستسعى لإقامة بيئة عمل مواتية للأسرة ولتوفير الحوافز للشركات التي تعزز وضع المرأة ولإعطاء المرأة ٣٠ في المائة من المناصب القيادية التي تضع السياسات، وذلك بحلول عام ٢٠٢٠. واختتمت قائلة إن إستراتيجية تنشيط اليابان تشدد على الترويج لبيئة عمل يمكن للمرأة أن تزدهر فيها.

٣ - **السيد فينانين** (فنلندا): شدد على أهمية اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتوصيات العامة للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة والبروتوكول الاختياري للاتفاقية. وأكد على حاجة المرأة إلى المساواة في الوصول إلى العدالة والحصول على العمل اللائق والتعليم والرعاية الصحية. ونبه إلى وجوب وقف الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة. وعلاوة على ذلك، ينبغي على مزيد من البلدان أن تتبنى خطط عمل بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وأعلن أن فنلندا كانت قد تعهدت بمضاعفة مساهمتها في التمويل الأساسي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١٤، وحث الحكومات الأخرى على أن تحذو حذوها. واختتم قائلاً إنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص للمساواة بين الجنسين ولحقوق المرأة والفتاة في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وذلك تمشياً مع النهج الإنمائي المستند إلى حقوق الإنسان.

٤ - **السيد ماكلاي** (نيوزيلندا): قال إن حكومة بلاده دأبت على تقديم الدعم الثابت للمعاهدات والقرارات والوثائق الختامية التي تعزز المساواة بين الجنسين. ونظراً للحاجة الأساسية إلى شمول الجميع في ديمقراطية سليمة، فإنها تتفق في الرأي مع الأمين العام فيما يتعلق بالحاجة إلى بيانات إضافية أكثر صلاحية للمقارنة حول المشاركة السياسية للمرأة. وقد قامت بصورة واعية بإعادة تقييم السياسات والقوانين الوطنية بخصوص القضاء على العنف ضد المرأة،

عملاً على زيادة فعالية تلك السياسات والقوانين، ويساورها القلق إزاء أشكال التمييز المتشابكة ضد المرأة، ولاسيما ضد نساء الشعوب الأصلية والنساء المعوقات. وحث الدول الأعضاء على الحفاظ على التركيز القوي على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالمرأة وعلى جعل المساواة بين الجنسين هدفاً من أهداف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٥ - وأوضح أن نيوزيلندا تقوم بوضع خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وهي تعمل مع شركائها الإقليميين على تنفيذ خطة عمل إقليم المحيط الهادي للمرأة والسلام والأمن. وأعرب عن ترحيب بلاده بالتدابير المتخذة مؤخراً ضمن منظومة الأمم المتحدة لزيادة مراعاة احتياجات المرأة في حالات الطوارئ، وهي تدعو إلى بذل جهود معجلة لإدراج المرأة وتمكينها في قرارات التدابير الإنسانية والإغاثة في حالات الكوارث.

٦ - **السيدة عبد الله** (العراق): قالت إن المؤشرات الخاصة بالتعليم تبين أن هناك حاجة إلى مزيد من الجهود، على الرغم من التقدم الملموس الذي أحرزته حكومة بلادها نحو تحقيق هدف تمكين المرأة من خلال المشاركة السياسية. ونظراً للعقبات التي تعترض سبيل التعليم، من قبيل العنف وحالات النزاع والإرهاب، فإن الأسر تتردد في السماح لبناتها بمغادرة المنزل لمواصلة التعليم. ومع ذلك، فإن المرأة والفتاة العراقية لا يزلن على تصميمهن على الحصول اكتساب التعليم وقد حققن تقدماً كبيراً نحو التعادل بين الجنسين في جميع مراحل التعليم المدرسي.

٧ - وأشارت إلى أن الإصلاحات التشريعية مكنت نساء العراق من المشاركة بصورة بناءة في آليات الدولة لاتخاذ القارات ولصياغة السياسات. وأوضحت أن دستور العراق يقضي بتخصيص ٢٥ في المائة من مقاعد البرلمان العراقي للمرأة، وقد بلغت المرأة نسبة ٢٧ في المائة في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٠. وتهتم حكومتها بقوة بالترويج لمشاركة نساء العراق في الانتخابات المقبلة عام ٢٠١٤، سواء من حيث الترشيح أو من حيث التصويت.

٨ - وتابعت قائلة إن العراق اتخذ خطوات لمكافحة العنف المترلي، بما في ذلك تشكيل لجنة لحماية الأسرة في عام ٢٠٠٩ وإنشاء وحدات لحماية الأسرة في جميع المحافظات وتزويد هذه الوحدات بنساء شرطيات وبباحثات في الشؤون الاجتماعية والقانونية. وعلاوة على ذلك، تم في عام ٢٠١٢ اعتماد قانون ضد الاتجار بالأشخاص.

٩ - وأضافت إن معدلات تعليم المرأة في كردستان العراق ارتفعت كثيراً خلال السنوات الأخيرة نتيجة للأخذ بالتعليم الابتدائي الإلزامي للبنين والبنات. وقد وضعت وزارة شؤون المرأة سياسة تعليمية تهدف إلى تعزيز أسس المساواة والعدالة الاجتماعية من خلال الترويج لمشاركة المرأة في التعليم وفي صنع السياسة العامة.

١٠ - وأوضحت أن حكومة بلادها كانت قد اعتمدت في عام ٢٠٠٣ سياسة لتطوير وزيادة بناء قدرات العاملين بهدف الحفاظ على التوازن بين الجنسين. وقد افتتحت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية دورات للتدريب التقني وللتطوير المهني للنساء العاملات وقامت بزيارات تفتيشية لتقدير مدى الامتثال للتشريعات الوطنية المعنية بالمرأة العاملة.

١١ - وأردفت قائلة إن هناك خطة للتنمية الوطنية طويلة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٤ وهي تضع بين أولياتها تعليم المرأة والنهوض بها، وقد تم أيضاً تعديل القوانين التي تثبت التمييز. ويجري العمل على إعادة النظر في أنماط تقسيم العمل القديمة التي تقصر عمل المرأة على القطاعات المنخفضة الإنتاج. كما يجري العمل على شن حملات للتوعية تعمل على تغيير صورة المرأة في وسائط الإعلام، كما أن مناهج

التعليم تخضع للإصلاح بغية تغيير آراء المجتمع حول التمييز ضد المرأة ولزرع الإحساس بالمسؤولية لدى الأفراد تجاهها.

١٢ - **السيدة سيدنتو** (بنما): قالت إن حكومتها ملتزمة بتعزيز حقوق المرأة وحمايتها بموجب صكوك تشمل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية بيليم دو بارا. فمنع العنف ضد المرأة يشكل تركيزاً رئيسياً في السياسة العامة للحكومة، وقد تقدمت بمشروع قانون يرمي إلى إدراج جريمة قتل المرأة في قانون العقوبات. إضافة لذلك، تعمل شبكات عديدة على مستوى المجتمعات المحلية على مكافحة العنف المترلي من خلال وضع خطط عملية وتقاسم الخبرات والممارسات الفاضلة في مجال الوقاية والاستجابة. ويمكن للضحايا تلقي المساعدة عن طريق الخطوط الساخنة المجانية ومن خلال مراكز المشورة والدعم النفسي الاجتماعي، وكذلك من خلال ثلاثة ملاجئ ومراكز لتقديم المشورة. واستدركت فقالت إن هناك تحديات كثيرة لا تزال قائمة، ومنها تعزيز آليات الوقاية من العنف، والقضاء على الأنماط المقولبة وأوجه التحامل، وتدريب العاملين في ميدان إقامة العدل، وتثقيف السكان الذين يعتبرون العنف المترلي أمراً عادياً.

١٣ - **السيدة فيبس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن ضآلة نسبة النساء المشاركات في العمل السياسي تبعث على القلق، شأنها شأن ندرة البيانات الموثوقة حول تلك المشاركة. وأشارت إلى أن "شراكة مستقبل على قدم المساواة"، التي أطلقتها الولايات المتحدة وشركاء آخرون خلال الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، تشجع الأعضاء على اتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز المساواة بين الجنسين وقد نمت هذه الشراكة لتشمل الآن ٣٦ بلداً وهي تحظى بتأييد هيئة الأمم المتحدة للمرأة والبنك الدولي ومؤسسات أعمال قيادية ومنظمات لا تستهدف الربح.

١٤ - وأشارت إلى أن الولايات المتحدة تقدم من خلال مبادرة جديدة باسم "السلامة منذ البداية" التمويل اللجنة الدولية للصليب الأحمر ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وغيرهما من المنظمات بغية توظيف موظفين متخصصين وإطلاق برامج جديدة ووضع طرائق مبتكرة لمنع العنف الجنساني والرد عليه في سياق حالات الطوارئ الإنسانية. وهي ترحب بالالتزام المعلن والتدابير المتخذة للتصدي لجميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة، بما في ذلك العنف من جانب العشير، والعنف الجنسي في حالات التراع، والممارسات التقليدية الضارة.

١٥ - وتطرقت إلى مبادرات أخرى أطلقتها الولايات المتحدة، وهي تشمل مبادرة جنسية المرأة، ومذكرة التفاهم العالمية حول تمكين النساء المزارعات اقتصادياً، وهي مذكرة تم التوقيع عليها مؤخراً مع شركة ووالمارت. واختتمت مشيرة إلى صياغة الأهداف لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، فأكدت الأهمية القصوى للنظر في المسائل الجنسانية، بما في ذلك المرأة والسلام والأمن.

١٦ - **السيدة أولزيبايار** (منغوليا): قالت إن حكومة بلادها تتطلع إلى خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تعطي الأولوية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وأوضحت أن الحكومة عاكفة على تنفيذ برامج وطنية تحسن حصول المرأة على التعليم والرعاية الصحية والعمل والحماية الاجتماعية، وهي أمور تمكنها اقتصادياً وتخفف من ضعفها أمام العنف والتمييز. وأشارت إلى قانون للمساواة بين الجنسين صدر عام ٢٠١١ وهو يحدد حصصاً للمرأة في الخدمة المدنية تصل نسبتها إلى ٤٠ في المائة، كما يحظر التمييز في التوظيف والترقية والأجور والحصول على التعليم. وقد ارتفع ثلاثة أضعاف عدد النساء في الهيئات التشريعية بعد الانتخابات التشريعية عام ٢٠١٢، كما ارتفع أيضاً عدد النساء الأعضاء في الحكومة.وقد اتخذت التدابير المحددة على جميع المستويات

لمكافحة العنف ضد المرأة ، ويجري العمل على تطبيق الدروس المستفادة، وذلك في سياق المرحلة القادمة من الإصلاحات القانونية. وبغية معالجة اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة الريفية، فإن من الضروري أولاً تحديد العوامل المسببة. وأعربت، على ضوء ذلك، عن ترحيب منغوليا بتوصية الأمين العام لتعزيز قدرة مكاتب الإحصاء الوطنية على جمع البيانات المبوبة حسب الجنس وتحليلها وتعميمها للاسترشاد بها في تصميم السياسات ووضع الاستراتيجيات في المناطق الريفية.

١٧ - **السيدة فهمي** (مصر): رحبت بالتركيز القوي على إنهاء العنف ضد المرأة في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعنى بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وكذلك بقرار الفريق جعل موضوع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هدفاً منفصلاً. كما رحبت بالدور القيادي الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمرأة في ميدان مكافحة العنف ضد المرأة وحثت الدول الأعضاء على تعزيز آلياتها الوطنية في هذا المضمار. ودعت إلى إعطاء الأولوية للتعليم والتمكين الاقتصادي دون إهمال الحاجة إلى المساواة بين الجنسين والتمكين الاجتماعي والسياسي.

١٨ - وأعلنت أن مصر وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وقعتا على اتفاق نهائي بخصوص إنشاء مكتب إقليمي للأمم المتحدة للدول العربية في أيار/مايو. وأوضحت أن قضايا المرأة تحتل موقعاً عالياً على جدول أعمال حكومتها، وتضم الحكومة ثلاث وزيرات فضلاً عن وجود مستشارة رئاسية. وأضافت إن المجلس الوطني المصري للمرأة الذي أسهم بعدة مقترحات لتمكين المرأة وضمان مشاركتها السياسية والاقتصادية، ممثل جيداً في اللجنة المكلفة بتعديل الدستور، وهناك مشروع قانون يعالج العنف ضد المرأة سيكون جاهزاً لينظر فيه البرلمان الجديد. واستطردت قائلة إن مصر أقرت إعلان الالتزام بإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع وهي ملتزمة بتنفيذ الخطة الإستراتيجية التي اعتمدتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في أيلول/سبتمبر.

١٩ - **السيدة كوزلوفسكي- راجيوتز** (بولندا): شددت على التزام حكومة بلادها باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وإعلان ومنهاج عمل بيجين وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وكذلك على دعمها لهيئات الأمم المتحدة التي تسعى لضمان النهوض بالمرأة، وأعلنت اعتراض الحكومة على أي تفسير للإشارات في الوثائق الدولية إلى الحقوق الجنسية والإنجابية أو لخدمات الصحة الجنسية أو الإنجابية، على أنها تتضمن الإجهاض عند الطلب. وتابعت قائلة إن حصول الجميع على خدمات الصحة الإنجابية، في سياق التزام بولندا بالنهج المستند إلى الحقوق تجاه المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، يعتبر أولوية أساسية في برنامج المساعدة الإنمائية الذي تأخذ به بولندا. أما على الصعيد الداخلي، فإن من حق المرأة الحصول على خدمات الصحة الجنسية الإنجابية المجانية والعالية الجودة، بما في ذلك الإخصاب الأنبوبي. كما أن الرعاية الصحية للأم والمولود والطفل تشكل أهدافاً عملية آولى في برنامج الصحة الوطني، في حين أن حملات التثقيف العام تشدد على أهمية الكشف المبكر عن سرطان الثدي وسرطان الرحم.

٢٠ - **السيدة هيرناندو** (الفلبين): قالت إنه ينبغي توجيه الاهتمام بصورة خاصة إلى المرأة الريفية التي كان معدل ما حققته من تقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية أقل من معدل ما حققه الرجل أو ما حققته المرأة في المناطق الحضرية، وكذلك إلى المرأة العاملة المهاجرة، التي تتعرض بصورة خاصة للعنف والتمييز والاستغلال. كما أن من الضروري التصدي للحواجز التي تعترض سبيل مشاركة المرأة في العمليات السياسية وعمليات اتخاذ القرار. ودعت إلى تعميم المنظور الجنساني في المناقشات حول إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وإلى جعل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هدفاً

منفصلاً. وأعلنت تأييد وفدها لجهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة الرامية إلى وضع هدف جديد يستند إلى التحرر من العنف، وإلى المساواة بين الجنسين في القدرات والموارد، وإعلاء صوت المرأة ودورها القيادي ومشاركتها. وأعربت عن الأمل في أن تواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها من وكالات الأمم المتحدة مراعاتها الواجبة للاحتياجات والأولويات الخاصة لدى الدول الأعضاء.

٢١ - وأشارت إلى أن حكومتها تواصل الترويج للمبادرات الموجهة نحو النهوض بالمرأة على المستويات الثنائية والإقليمية والدولية. وبفضل التزامها بالنهوض بالمساواة بين الجنسين على الصعيد الداخلي، فإن الفلبين نجحت في فيسد الثغرة الجنسانية في المؤشرات المستخدمة في احتساب مؤشر الثغرة الجنسانية لدى المنتدى الاقتصادي العالمي. واختتمت مؤكدة على أن حقوق المرأة مضمونة بموجب الدستور وبموجب المرسوم الجمهوري رقم ٩١٧٠، المعروف أيضاً باسم الماغنا كارتا للمرأة.

٢٢ - تولت رئاسة الجلسة السيدة داغر (لبنان)، نائبة الرئيس.

٢٣ - **السيدة أوزايدين** (تركيا): قالت إن الوقت قد حان لكي يقوم المجتمع الدولي بتمكين المرأة من تولي الأدوار القيادية في مجالات السلام وبناء الديمقراطية والتنمية. وأعربت عن شعور تركيا بالفخر لكونها بين البلدان العشرة التي شهدت أقوى انخفاض في معدلات الوفيات النفاسية بين عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٨. وقد ساهمت بنشاط في المفاوضات التي أدت إلى النتائج التاريخية التي اعتمدتها لجنة وضع المرأة في دورتها السابعة والخمسين، كما وافقت على استضافة مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى.

٢٤ - **السيد إيرازوريز** (شيلي): قال إن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، في ملاحظاتها الختامية على تقريري بلاده الخامس والسادس الدوريين، أبرزت أوجه التقدم التشريعي الكبير في الترويج لحقوق المرأة وحمايتها. على أن شيلي، شأنها في ذلك شأن البلدان الأخرى، تحتاج إلى مواصلة العمل نحو المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتوجيه اهتمام خاص إلى مشاركة المرأة في الحياة السياسية والشؤون العامة ووصولها إلى العدالة. واستناداً إلى قانون عام ٢٠١٠ الذي حدد واجبات الدولة الخاصة بالحماية والوقاية والعقاب فيما يتعلق بالعنف المترلي، والذي وسّع سلطات المكتب الوطني لشؤون المرأة، أطلقت الحكومة خطة تشريعية جديدة تتعلق بالعنف المترلي. وفي الوقت نفسه، تم توسيع نطاق برنامج شيلي الخاص بالعنف المترلي ليشمل الاتجار بالأشخاص والاعتداء المترلي وغيره من أشكال الاعتداء الجنسي. وتعزز الخطة الوطنية إدراج المنظور الجنساني في قوى الأمن والقوات المسلحة وتشدد على التوعية بالصكوك الدولية الخاصة بالشؤون الجنسانية وبالأمن والسلام في تلك المؤسسات. وعلى ضوء ارتفاع نسبة النساء في قوى العمل الزراعي، تم وضع مشروع قانون يمنح العمال الزراعيين استحقاقات كانت تقتصر في الماضي على العاملين بموجب عقود ثابتة الأجل. وبموجب قانون صدر عام ٢٠١١، أصبح العمال الموسميون، الذين بدؤوا في تلقي استحقاقات ما قبل الولادة، يتلقون استحقاقات ما قبل الولادة وما بعد الولادة حتى بعد انتهاء عملهم. وتشمل برامج الحكومة الموجهة للمرأة العاملة ولربات الأسر مدارس القيادة النسائية حيث يمكن للنساء اللاتي يشغلن وظائف سياسية أو نقابية أو مجتمعية على مستوى منخفض أن يطورن مهاراتهن القيادية. وأعلن أن حكومته ستواصل العمل على منع العنف ضد المرأة والرد عليه وعلى تحديث قوانين العمل في البلاد بحيث تشمل المرأة وتحميها وتمكنها. وهي تحث الدول الأعضاء

على جعل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة جزءاً أساسياً من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٥ - **السيدة الصالح** (الجمهورية العربية السورية): قالت إن حقوق المرأة السورية وحرياتها تضعضعت بقوة بسبب الأزمة التي دفع الهجوم الإرهابي ببلادها إليها منذ عام ٢٠١١. فقد جُردت النساء والفتيات من حقوقهن بموجب فتاوٍ وهابية شريرة استخدمتها الجماعات الأصولية المسلحة لإضفاء صبغة قانونية على جرائمها ولضمان الإفلات من العقاب. وتمنع هذه الفتاوي النساء من المشاركة في الحياة العامة وتبرر جميع أشكال العنف ضدهن، وخصوصاً العنف الجنسي والاضطهاد النفسي والتشريد الإجباري داخل سورة وخارجها.

٢٦ - وأشارت إلى أن الفتوى التي تعد مثالاً صارخاً على تلك الفتاوي تتمثل فيما يدعى بفتوى "جهاد النكاح" الصادرة عن مجانين يموّلهم النظامان القطري والسعودي، إلى جانب آخرين. وتقضي هذه الفتوى بأن ترافق النساء الإرهابيين في مناطق القتال وأن تساعدهم في الجهاد من خلال إتاحة أنفسهن لهم. وقد قدم وفدها تقريراً إلى الأمين العام عن هذا الموضوع صدر كوثيقة رسمية من وثائق الأمم المتحدة تحت بند جدول الأعمال المتعلق بالنهوض بالمرأة (A/68/487). وأشارت على البلدان المتورطة في الوضع المتدهور في بلادها، ولاسيما النظام القطري، بقراءة التقرير والتشكيك بما يقدمه نظامهم من الدعم والحماية والتغطية الإعلامية بصورة غير أخلاقية للمتاجرين بالدين والفتاوي التي تحرض على قتل النساء السوريات واغتصابهن.

٢٧ - وطمأنت النظام القطري وغيره من مقدمي الدعم للجماعات الإرهابية التكفيرية المسلحة إلى أن السلطات السورية تقوم بتوثيق هذه الجرائم المرتكبة في حق النساء السوريات وأن مرتكبيها، بما في ذلك الشيوخ الذين يحكمون قطر، سيمثلون أمام العدالة بموجب القوانين السورية.

٢٨ - وانتقلت إلى الحديث عن مخيمات اللاجئين خارج سورية فقالت إن هذه المخيمات منكوبة بانعدام الأمن وبتدهور أحوال المعيشة، على الرغم من نداءات الحكومات المضيفة للحصول على الدعم من المجتمع الدولي لمساعدتها على تحمل العبء السوري داخلياً. ولا ويستمر سقوط الفتيات السوريات فريسة للاتجار بالبشر وللاغتصاب والزيجات المبكرة مقابل مبالغ باهظة، وفق ما تشير إليه التقارير الدولية. وأوضحت أن هذه الزيجات قصيرة الأجل وهي تنتهي عندما يختفي الزوج، القادم من أحد بلدان الخليج، متحرراً من أية التزامات تجاه الأطفال الذين أنتجهم ذلك الزواج. ولابد من اعتماد خطة جادة على الفور لحماية السوريين الذين يعيشون في تلك المخيمات. وتقع على الحكومات المضيفة مسؤولية خاصة عن حماية اللاجئين السوريين من الاتجار وعن ضمان توفر أحوال معيشية لائقة.

٢٩ - وتابعت قائلة إن النساء والفتيات السوريات اللاتي يعشن تحت الاحتلال الإسرائيلي في الجولان لا يزلن يتعرضن للتهميش الاقتصادي ويخضعن للعنف الجنسي وغيره من أشكال العنف. وطالبت الأمين العام بأن يرصد جميع الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق المرأة في الجولان السوري المحتل وأن يتناول هذه الانتهاكات في تقاريره عن هذا الموضوع.

٣٠ - **السيدة دالي** (تونس): قالت إن حكومتها تعلق أهمية خاصة على إدراج المساواة بين الجنسين في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأعلنت أنه لا يمكن في تونس التراجع عن حقوق المرأة التي شاركت بصورة بارزة في الثورة. ويمثل القرار المتعلق بتعزيز حق المرأة والفتاة في التعليم خياراً سياسياً

أساسياً يقصد إلى تمكين المرأة كشريكة نشطة في بناء السلام والازدهار والمجتمع المتوازن.

٣١ - وأشارت إلى أن النساء في تونس يشكلن أكثر من نصف التعيينات الجديدة، غير أن تحليل سوق العمل يظهر أنهن غير ممثلات في جميع المهن ويواجهن الصعوبات في الترقي إلى مناصب صنع القرار والمناصب الإدارية العليا. وأوضحت أن الحكومة ستركز خلال الفترة القادمة على تصحيح هذا الوضع، وكذلك على مكافحة العنف ضد المرأة والترويج لثقافة حقوق المرأة والتوفيق بين العمل والواجبات الأسرية وتشجيع مباشرة المرأة للأعمال الحرة وزيادة مشاركتها في الحياة السياسية والشأن العام.

٣٢ - **السيد المؤمني** (الأردن): قال إن بلاده تسير نحو رؤية لتمكين المرأة قادرة على تطوير قدراتها ومعارفها ومهاراتها وعلى ضمان تمتعها بحياة كريمة خالية من التمييز والعنف، الأمر الذي يمكنها من المشاركة الفعالة في صنع القرار والسياسة ومن المساهمة في بناء الأسرة والمجتمع وتحقيق التنمية المستدامة في مجتمع يحكمه العدل والمساواة في الفرص.

٣٣ - وأشار إلى أن الإستراتيجية الوطنية المعنية بالمرأة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ عززت مشاركة المرأة في جميع مجالات صنع القرار، ورفعت عدد النساء أعضاء مجلس النواب من ١٨ إلى ١٥٠، وهو رقم قياسي بالنسبة للأردن. وتمثل المرأة الناخبة ٤٨ في المائة من مجموع الناخبين و٣٥ في المائة في انتخابات المجالس البلدية التي عقدت في آب/أغسطس الماضي. أما في سلك القضاء فهناك ١٤٢ قاضية من أصل ٩٢٨ قاض.

٣٤ - وأوضح أن الجهود التي يبذلها الأردن لتحقيق الهدف المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تُرجمت إلى تحسن ملموس في تمثيل النساء في نظام التعليم، إذ بلغت نسبتهن بين طلاب الجامعات الحكومية ٢٠ في المائة. وعلاوة على ذلك، تشكل النساء ١٤,٥ في المائة من مجموع قوة العمل في البلاد. وأعلن أن حكومة بلاده، انطلاقاً من التزامها بالنهوض بالمرأة، ستواصل إدراج الاحتياجات والأولويات الخاصة بالمرأة في جميع مجالات السياسة العامة، كما ستواصل إنشاء الآليات الوطنية لتمكين المرأة سياسياً وثقافياً واقتصادياً واجتماعياً.

٣٥ - **السيدة تشيكافا** (زمبابوي): قالت إن دستور بلادها يكرس مبدأ المساواة بين الرجال والنساء ويضمن تمثيل المرأة على قدم المساواة في مجلس الشيوخ وبين أعضاء المجالس الإقليمية، كما يعطيها ٦٠ مقعداً في مجلس النواب. وتركز السياسة الجنسانية التي تأخذ بها الحكومة على تمكين المرأة اقتصادياً، حيث أن معظم النساء لا يكسبن إلا أقل من مستوى الكفاف، وذلك من خلال تدابير توفر قروض الأعمال وتحسن الوصول إلى الأسواق الريفية والحصول على التدريب على المهارات. ونظراً لأن معظم نساء الريف فقدن أعضاء من الأسرة في السن الصالح للعمل بسبب وباء الايدز، فقد اتخذت الخطوات لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية. وأعلن أن الحكومة ملتزمة بالتنفيذ الكامل للإعلان الخاص بالزراعة والأمن الغذائي في إفريقيا، بما في ذلك تخصيص ١٠ في المائة من الميزانية الوطنية للزراعة. وهي تسلم بأهمية تأمين حصول المرأة الريفية على الأرض وغيرها من وسائل الإنتاج، وكذلك بالحاجة إلى حماية حقوق المرأة في الإرث والملكية. وستواصل الحكومة جهودها لمواءمة قوانين الأعراف التقليدية المتعلقة بالإرث والملكية مع القوانين الوطنية في هذين المجالين، إلى جانب العمل نحو التنفيذ الكامل للقوانين الوطنية التي تحظى بالأسبقية.

٣٦ - وأكدت أن زمبابوي قطعت شوطاً بعيداً نحو إقامة إطار قانوني قوي لمنع العنف الجنسي والحماية منه. على أن هناك حاجة إلى شن حملات قوية للتوعية لمكافحة القوالب النمطية الجنسانية الضارة التي تكمن خلف ذلك العنف،

ولإشراك الرجال كعناصر للتغيير. وأشارت إلى أهمية التعليم، لا ليس فقط من حيث إعطاء النساء والفتيات مهارات يمكن تسويقها ولكن أيضاً من حيث زرع الشعور بقيمة الذات. وأضاف إن من غير المقبول أن نسبة عالية من ضحايا العنف المترلي يعتبرن أنهن يستحقِقن أن يُضربن.

٣٧ - **السيدة مورش سميت** (النرويج): قالت إن هناك مسؤولية جماعية تقع على عاتق الدول الأعضاء تتعلق بتزويد اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بالموارد الكافية لتمكينها من أداء ولايتها. ولئن كانت الأهداف صادفت نجاحاً يعترف به على نطاق واسع، فإنها لم تعالج على نحو فعال الأسباب الكامنة خلف انعدام المساواة بين الجنسين. وينبغي لإطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن يتضمن هدفاً تحويلياً يتعلق بالمساواة بين الجنسين. وينبغي أن تكون المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة هدفاً منفصلاً فضلاً عن كونهما هدفاً مدرجاً ضمن جميع الأهداف في إطار التنمية الجديد، إلى جانب حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية الإنجابية وتمتعهن بالحقوق الجنسية والصحية.

٣٨ - وتابعت قائلة إنه ينبغي لكل امرأة أن تتمتع بحرية اختيار ما إذا كانت ستنجب ومتى سيكون ذلك. ومن غير المقبول أن هناك ٥٠،٠٠٠ امرأة يفقدن حياتهن كل سنة بسبب الإجهاض غير القانوني، وأن هناك ٨٠٠ امرأة يفقدن حياتهن يومياً بسبب تعقيدات الحمل أو الولادة. وهناك مقابل كل امرأة تفقد حياتها ٢٠ امرأة تعاني من إصابة خطرة أو إعاقة دائمة.

٣٩ - وتابعت قائلة إن العنف ضد المرأة والفتاة هو من مظاهر التمييز الجنساني. وقد اتخذت الدورة السابعة والخمسون للجنة وضع المرأة، باعتمادها مجموعة قوية من الاستنتاجات المتفق عليها، خطوة هامة نحو ضمان حق كل امرأة وفتاة في حياة خالية من العنف. ويحث وفدها على اعتماد مشروع قرار لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان الخاصة بالمرأة، فهم يتعرضون للتمييز والمضايقة والعنف.

٤٠ - واختتمت كلمتها بتشجيع تقديم الدعم لقيام هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتحليل للمنظورات الجنسانية في عمل الجمعية العامة. وأعربت عن الأمل في تحقيق نتائج مستدامة بفضل المساعدة التي يقدمها هذا التحليل للدول الأعضاء في موضوع منظورات المساواة بين الجنسين.

٤١ - **السيدة منصوري** (الجزائر): أشارت إلى الحاجة إلى تمكين المرأة الريفية وضمان مشاركتها في صنع القار على جميع المستويات، فحثت الدول الأعضاء على تعزيز سياساتها الإنمائية الريفية والزراعية وعلى إدماج منظور جنساني في سياساتها الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥. ودعت جميع البلدان إلى ضمان وصول ضحايا العنف من النساء المهاجرات إلى العدالة وحصولهن على الدعم، بغض النظر عن وضعهن من حيث الهجرة. ونظراً لتفشي العنف ضد المرأة عموماً، ينبغي تكريس المزيد من الجهود للتثقيف العام والوقاية.

٤٢ - وتابعت قائلة إن الحكومة تمكنت، منذ التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبمساعدة من المجتمع المدني، من زيادة مشاركة المرأة في وضع السياسة العامة وتنفيذها، كما قامت بوضع البرامج وخطط العمل للنهوض بالمرأة ولحمايتها من العنف المرتكب ضدها، وبتنفيذ تلك البرامج والخطط. إضافة لذلك، قامت الجزائر بتعديل قوانينها، ولاسيما دستور البلاد، بغية حماية حقوق المرأة والترويج لها. وقد أصدرت عام ٢٠١٢ قانوناً ينشئ آليات لزيادة تمثيل النساء في المجالس المنتخبة، الأمر الذي وضع الجزائر بين البلدان الثلاثين التي حققت أو تجاوزت الهدف الذي حددته الاتفاقية ومنهاج عمل بيجين.

٤٣ - .وأكد أن سياسات وبرامج الجزائر حققت النتائج المرجوة منها. فجميع الفتيات تقريباً حتى سن السادسة

عشرة يواظبن على الدراسة في المدرسة. وتمثل المرأة نصف المدرسين والأطباء و٤٠ في المائة من القضاة وثلث المناصب العليا في الخدمة المدنية.

٤٤ - **السيد فيالو** (إكوادور): قال إن الحكومة، في أعقاب دخول دستور عام ٢٠٠٨ حيز النفاذ، وهو يقضي بالمساواة كمبدأ أساسي للدولة، قامت بتنفيذ آليات تضمن احترام الفوارق في الاثنية والقومية والسن والجنس والهوية الجنسية والتوجه الجنسي. ومن الواضح أن التقدم فيما يتعلق بحقوق المرأة يتحقق بفعل مطالب نساء الشعوب الأصلية والمولدين والنساء المنحدرات من أصول أفريقية. وتستند سياسات الحكومة الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق المرأة إلى توصيات لجنة وضع المرأة وكذلك إلى الإستراتيجية المحددة بالسياق.

٤٥ - وتابع قائلاً إن الحكومة، خلال السنوات الخمس الماضية، نفذت خطة وطنية للقضاء على العنف الجنساني تأخذ بنهج مشترك بين القطاعات ومتعدد التخصصات. وتشمل الإنجازات الأخرى حملة للتوعية بالصلة بين السيطرة الذكورية والعنف، والاستقصاء الوطني الأول للعلاقات الأسرية والعنف الجنساني، والذي أدى إلى زيادة الجهود الرامية إلى منع العنف المترلي وإلى التصدي لجذوره الثقافية. كما أنشأت الحكومة برنامج قروض التنمية البشرية الذي تستفيد منه المرأة في المقام الأول، وبرنامجاً يقدم الأجور للنساء اللاتي يوفرن الرعاية للمعوقين.

٤٦ - وأشار إلى الدور الكبير الذي لعبته اللجنة المشتركة بين المؤسسات والمعنية بالمرأة والعدالة، في إعادة هيكلة السلطة القضائية. فاختيار القضاة بات يتم على أساس الإجراءات الإيجابية وقد أنشئت محاكم خاصة للنظر في قضايا العنف ضد المرأة. وفي الوقت نفسه، أنشأت النيابة العامة وحدات متخصصة للعنف المترلي وللجرائم الجنسية. وتترأس امرأة الجمعية الوطنية، كما أن نصف القضاة تقريباً في محكمة العدل الوطنية هم من النساء. وخلال السنوات السبع الماضية شغلت نساء حقائب وزارية هامة، فقد كان هناك ثلاث وزيرات للدفاع منذ عام ٢٠٠٧. وفي ٢٤-٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، سيعقد في غواياكويل الاجتماع الدولي الأول لوزيرات الدفاع والقياديات في مجال الدفاع.

٤٧ - **السيدة السرايي** (الكويت): قالت إن الدستور الكويتي يحظر التمييز على أساس الجنس أو المنشأ أو اللغة أو الدين، كما أن القانون يساوي بين الرجال والنساء في الحقوق والمسؤوليات. وأوضحت أن الكويت، على المستوى الوطني، أنشأت لجنة تعنى بشؤون المرأة وهي مسؤولة عن تنسيق عمل مؤسسات المجتمع المدني التي تعالج قضايا المرأة، وعن التوعية بالاتفاقيات الخاصة بحقوق المرأة. وتركز سياسة الدولة الخاصة بالمرأة على تمكين المرأة اقتصادياً من خلال زيادة فرص العمل المتاحة لها، ودعم مشاركتها السياسية، سواء كمرشحة أو ناخبة، وتقديم المساعدة للمرأة المحتاجة، بما في ذلك المطلقات والأرامل. وللنساء مساهماتهن الهامة في المجتمع الكويتي وقد مثلن الكويت بصورة تستحق الثناء في مختلف المحافل الدولية. ويمثل قرار المجلس القضائي الأعلى بالسماح للمرأة بالعمل كنائبة عامة مِعلماً هاماً تحقق مؤخراً.

٤٨ - وأشارت إلى أن الكويت صادق على مختلف الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق المرأة، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولين الإضافيين المكملين للاتفاقية، بخصوص الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، وأحدثها اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٤٩ - وأكدت أن الكويت يدعم جميع الجهود التي يبذلها الأمين العام لإنهاء معاناة النساء في جميع أنحاء العالم، وخصوصاً معاناة المرأة الفلسطينية التي تعيش تحت الاحتلال. ولذا فإن حكومتها تدعو المجتمع الدولي إلى توفير كل ما يلزم من دعم، ولاسيما ضمان حصول المرأة الفلسطينية على الخدمات الأساسية. وفي هذا الصدد، تقيّم حكومتها عالياً دور هيئة الأمم المتحدة للمرأة في معالجة المساواة بين الجنسين والنهوض بحقوق المرأة والترويج للتعاون الدولي حول هذه القضايا، وهي تتعهد بمواصلة تقديم الدعم المعنوي والمادي للهيئة.

٥٠ - **السيد الباهي** (السودان): قال إن السودان حقق تقدماً كبيراً فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة. فالقانون السوداني يضمن للمرأة الأجر المتساوي عن العمل المتساوي والإحالة إلى التقاعد بنفس العمر الذي يتقاعد فيه الرجل. وقد ساعد قانون الانتخابات الوطنية الذي صدر عام ٢٠٠٨ على زيادة مشاركة المرأة في البرلمان إلى ٢٥ في المائة، وفي عام ٢٠١٠، ترشحت لرئاسة البلاد امرأة لأول مرة. ووضعت آليات التنفيذ لمختلف السياسات والاستراتيجيات لتعزيز حقوق المرأة وتمكينها اقتصادياً، بما في ذلك خطة إستراتيجية لمدة ٢٥ عاماً، للفترة ٢٠٠٣-٢٠٢٧، وإستراتيجية وطنية للأسرة.

٥١ - وتابع قائلاً إن تزايد نسب مشاركة المرأة في جميع نواحي الحياة العامة يشهد على دور بلاده الرائد في الترويج للنهوض بالمرأة: ٢٨ في المائة من مقاعد البرلمان تشغلها نساء حالياً، وكذلك شأن ٦٦ في المائة من وظائف الخدمة المدنية و٤٥ في المائة من وظائف القطاع الخاص. كما يبرز تمثيل المرأة في أعلى مستويات القضاء والسلك الدبلوماسي والقوات المسلحة وقوى الأمن.

٥٢ - واستطرد قائلاً إن حكومته، انطلاقاً من إيمانها بالدور الحيوي للمرأة في المجتمع، اعتمدت سياسة وطنية للنهوض بالمرأة تركز على الصحة والبيئة والتعليم والتنمية الاقتصادية والمشاركة النشطة في اتخاذ القرار وحل النزاع وإرساء السلام والحفاظ على الحقوق. إضافة لذلك، تم إنشاء عدد من الوحدات الإدارية لتعميم المنظور الجنساني في جميع مجالات الحكومة والوزارات الاتحادية.

٥٣ - وأشار إلى أن وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي اضطلعت بمشروع للتنمية الريفية لصالح المرأة في جميع ولايات السودان مع التركيز بصورة خاصة على إقليم دارفور. وتشمل التدابير المتخذة في إطار هذا المشروع توفير التمويل لمشاريع الأعمال الحرة الصغيرة وبرامج للتدريب وحملات للتوعية في مجالات الصحة والتغذية وحقوق المرأة.

٥٤ - وأردف قائلاً إنه تم عام ٢٠٠٥ اعتماد خطة وطنية لمكافحة العنف الجنساني، وإنشاء وحدة في وزارة العدل لمكافحة العنف ضد المرأة والفتاة. إضافة لذلك، أنشأت وزارة الداخلية وحدة للشرطة المجتمعية لحماية الأسر والأطفال، وأطلقت عام ٢٠٠٨ إستراتيجية وطنية للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية.

٥٥ - وأضاف إن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ووحدة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة في السودان، عمل على إذكاء الوعي بمسألة العنف ضد المرأة في إقليم دارفور وعلى تعزيز بروتوكول منظمة الصحة العالمية للإدارة السريرية لضحايا الاغتصاب

٥٦ - وتابع قائلاً إن هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لتخفيف أثر الأزمة الاقتصادية العالمية وتغير المناخ وتدهور البيئة على البلدان النامية، وهي عوامل أدت جميعاً إلى منع الدول من الوفاء بالتزاماتها المحددة في إعلان ومنهاج عمل

بيجين، وبالتالي إلى إعاقة تمكين المرأة وتنميتها. وعلى هذا فإن وفده يدعو إلى إلغاء ديون البلدان النامية، ولاسيما أقل البلدان نمواً، ورفع القيود المفروضة على صادرات هذه البلدان لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالنهوض بالمرأة.

٥٧ - **السيدة ديجخويزيا** (هولندا): قالت إن ربع نساء العالم غير قادرات على المشاركة في الاقتصاد العالمي، بل إن نصف النساء في هولندا نفسها لا يتمتعن بالاستقلال الاقتصادي. فالنساء ينفقن أكثر من ٦٠ في المائة من دخلهن على تزويد أسرهن بالغذاء والتعليم والرعاية الصحية. إضافة لذلك، فإن من شأن تطوير الإمكانات الهائلة للنساء أن يخلق فرصاً للعمالة وللازدهار الاقتصادي وأن يضاعف الابتكار ويحد من الفقر ويروج للرفاه.

٥٨ - وتابعت قائلة إن صاحبات الأعمال يواجهن حواجز كثيرة، من النظم القانونية في بعض البلدان النامية حيث لا يمكن للمرأة بموجبها التمتع بالملكية، إلى القيم الاجتماعية السائدة في البلدان المتقدمة حيث تتحمل النساء قدراً من الواجبات المترلية يتجاوز حصتها العادلة منها. ويمكن لشبكات النظراء والقدوة البارزة أن تساعد المرأة على الدفاع عن طموحاتها، كما يمكن لأصحاب الشركات أن يقوموا بدور المرشدين. ويساعد توفير القروض الصغرى والتمويل الشامل للجميع حفز روح مباشرة الأعمال الحرة لدى النساء، على أن الوقت قد حان للتفكير في أمور أكثر طموحاً.

٥٩ - وأوضحت أن مباشرة الأعمال الحرة تقود إلى التمكين. فالمرأة عندما يكون لديها دخلها الخاص تكتسب الاحترام من خلال مساهمتها في توفير الدخل للأسرة، وتتاح لها وسائل التحرر من العنف المترلي. ومن الأهمية بمكان أن نتنبه إلى إمكانات النساء صاحبات الأعمال الحرة في بلدانهن، للقيام بما يمكن القيام به لإزالة العقبات أمامهن ولتشجيعهن على التماس المرشدين.

٦٠ - **السيد دي أزيريدو** (البرازيل): قال إن التصدي لأوجه عدم المساواة والترويج لشمول الجميع أمران محوريان في السياسات التي تأخذ بها حكومة بلاده. وأوضح أن النساء، اللاتي يرجح كونهن من الفقراء أكثر من الرجال، هن المستفيدات الرئيسيات برامج تحويل النقد وقروض الإسكان، فبرامج تحويل النقد، عموماً، تعطي الأولوية للأطفال والنساء الحوامل والمرضعات. ويعود جانب من النجاح في برامج المساعدة التقنية والإرشاد في الريف إلى تركيزها على النساء ودورهن في المجتمع البرازيلي. وعملاً على الحد من الحمل في صفوف المراهقات، وسعت الحكومة إمكانية الحصول على المعلومات الخاصة بمنع الحمل ووسائل منع الحمل المجانية. وتمت مضاعفة الجهود للوقاية من سرطان الرحم والصدر وتشخيصه وعلاجه، كما اتخذت التدابير لوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز بين النساء.

٦١ - وتابع قائلاً إن البرازيل تنفذ منذ زمن طويل سياسات ثابتة في مجال العنف ضد المرأة والفتاة، وهي تعمل على المستوى الثنائي وفي إطار السوق الجنوبية المشتركة على تحسين المساعدة المقدمة للنساء ضحايا العنف في سياق الاتجار بالأشخاص. وقد أعدت الحكومة فعلا التدابير للتصدي للعنف المحتمل ضد المرأة، وخصوصاً الاستغلال والاعتداء الجنسي، أثناء كأس العالم والألعاب الأوليمبية واللعاب الأولمبية للمعاقين. وهي تروج لعدد من التدابير لمكافحة العنف الجنساني، بما في ذلك إنشاء شبكة دولية لحماية النساء في حالات العنف؛ وتحسين جمع البيانات على الصعيد الوطني والدولي عن العنف ضد المرأة؛ وتعزيز التشريعات الوطنية والدولية لمكافحة العنف ضد المرأة؛ ووضع سياسات محددة للتصدي للاتجار بالنساء. ويكتسب أهمية كبرى الاعتراف بالعلاقة بين العنف ضد المرأة وانتشار

فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز، وكذلك بالحاجة إلى آليات متعددة الأطراف على الانترنت تكفل حرية الكلام والخصوصية للجميع، بما في ذلك النساء.

٦٢ - واستطرد قائلاً إن على الخدمات الصحية أن تحترم الحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة. وأشار إلى أن البرازيل التي شاركت بنشاط في المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية عام ١٩٩٤، تشارك أيضاً في هذه القضايا على المستوى الإقليمي، وأحدث مشاركة لها هي مشاركتها في الدورة الآولى للمؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في آب/أغسطس ٢٠١٣.

٦٣ - **السيدة مينولوانغ** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قالت إن حقوق المرأة محمية في بلادها بموجب الدستور والقوانين ويروج لها في إستراتيجية وخطة وطنية للنهوض بالمرأة، ومن خلال مجموعة نسائية ضمن الجمعية الوطنية، واللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة، والاتحاد النسائي في لاو. وأوضحت أن بلادها طرف في الصكوك الدولية المعنية بحقوق المرأة وهي تنسق وتشارك بنشاط في الآليات والأنشطة ذات الصلة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٦٤ - وتابعت قائلة إنه نتيجة لالتزام حكومتها القوي، فإن نصف تلامذة المدارس الابتدائية تقريباً هم من البنات، كما أن نسبة النساء في العمالة غير الزراعية ارتفعت بنسبة الثلث. وتشغل المرأة ربع مقاعد الجمعية الوطنية, وهناك تقدم ثابت نحو هدف عام ٢٠١٥ المتمثل بنسبة ١٥ في المائة فيما يتعلق بتمثيل المرأة في مستويات اتخاذ القرار. وقد ساهمت مبادرات الصحة العامة في تراجع معدل الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال. على أن هناك حاجة إلى مواصلة الجهود لإغلاق الثغرة الجنسانية في التسجيل للتعليم العالي ولمنع الاتجار بالشابات والفتيات، وهما أمران يتصلان بالفقر كلاهما. كما أن من الضروري تعزيز القدرة الوطنية على تنفيذ وإنفاذ الصكوك والآليات القائمة لمكافحة العنف ضد المرأة.

٦٥ - **السيد عبد الرحمن** (موريتانيا): قال إن الجهود التي تبذلها حكومة بلاده لتعزيز النهوض بالمرأة ومشاركتها في اتخاذ القرار تسترشد بسياسة تمكن نساء موريتانيا من شغل المناصب العلمية والسياسية والإدارية والعسكرية. وتضم وتشارك في الحكومة حالياً أربع وزيرات. وقد تم عام ٢٠١٠ تعيين امرأة كوزيرة للخارجية، وهو أول تعيين من نوعه في العالم العربي، الأمر الذي يشهد على التطور السياسي للمجتمع الموريتاني.

٦٦ - وتابع قائلاً إن موريتانيا صادقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وغيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة. وتشمل التدابير المتخذة لتعزيز وضع المرأة اعتماد قانون الأحوال الشخصية عام ٢٠٠١، والاهتمام بالصحة الإنجابية، والفحوص التنافسية التي تنطوي على تدابير العمل الايجابي، والتوسع في حملات التوعية للقضاء على العنف والتمييز ضد المرأة، وتخصيص منح دراسية للفتيات.

٦٧ - **السيدة بويكو** (أوكرانيا): قالت تقرير حكومتها الأخيرين إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/WG.6/14/UKR/1) واللجنة المعنية بحقوق الإنسان (CCPR/C/UKR/7) يعكسان تحسناً في الوعي العام حول التمييز الجنساني كما يعكسان اتجاهات إيجابية أخرى. وتقدر حكومتها التوصيات التي تلقتها، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمزيد من التمكين الاقتصادي وزيادة المشاركة في اتخاذ القرار ، وهي ستواصل العمل على تنفيذ تلك التوصيات وعلى مواءمة تشريعاتها الجنسانية الوطنية مع المعايير الدولية والأوروبية. وقد كانت الحكومة من أوائل مؤيدي حملة الأمين العام "اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة"، وأشادت بعمل

هيئة الأمم المتحدة للمرأة، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، الفريق العامل المعني بمسألة التمييز ضد المرأة في القانون والممارسة، والمقرر الخاص المعني بالاتجار بالأشخاص ولاسيما النساء والأطفال. كما رعت تقديم قرار مجلس الأمن ٢١٠٦ (٢٠١٣)، وأيدت إعلان الالتزام بإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع والذي أصدرته البلدان الصناعية الرئيسية، وهو إعلان يدعم وضع بروتوكول دولي للتحقيق في الاغتصاب والعنف الجنسي في حالات النزاع ولتوثيق ذلك.

٦٨ - **السيدة بروبل- ميلشيور** (موناكو): أشادت بالجهود الدؤوبة التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعزيز حقوق المرأة كشريك، على قدم المساواة، في التنمية والسلام والأمن والعمل الإنساني، وقالت إن حكومتها ستستضيف مؤتمر البحر الأبيض المتوسط لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام ٢٠١٣، حول موضوع تعزيز دور المرأة في الحياة العامة والسياسية والاقتصادية. وقد رعت الحكومة تقديم جميع قرارات مجلس الأمن عن العنف الجنسي ضد المرأة، وأصدرت قانوناً وطنياً للعنف المترلي، ووقعت على اتفاقية مجلس أوروبا لمنع العنف ضد المرأة والعنف المترلي ومكافحتهما. وهي تروج لحقوق المرأة من خلال برامج التعاون في مجالات صحة الأم والتعليم والقروض الصغرى.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.